

# حكايا

## نواب طالبوا باستثناء خريجي الدراسات العليا من الحصول على شهادة المزاولة

# مجلس الشعب يوافق على تجديد المهلة للأطباء الاختصاصيين لتعديل شهاداتهم للبورد

## وزير الصحة: الهدف الأكاديمي للبورد هو تحديث المعلومات < الخطيب: التعليم العالي اتخذت قرارات تسببت في هجرة الكثير من الأطباء

محمد منار حميجو

أثارت المادة الثانية في مشروع القانون الخاص بمنح مهلة جديدة للأطباء الاختصاصيين «بشري وأسنان» لتعديل شهادتهم للبورد السوري من أجل منح تراخيص لهم لمزاولة المهنة، جدلاً واسعاً بين العديد من النواب قنهم من طالب باستثناء خريجي الدراسات العليا «دكتوراه وماجستير»، من هذا المشروع على حين رأى آخرون أن البورد لمنح شهادة مزاولة المهنة ليس لها علاقة بالشهادة الأكاديمية.

وتتجة الجدل الواسع صوت المجلس على إعادة المادة الثانية إلى اللجنة لدراستها من جديد التي تنص أن شهادة البورد تعتبر الشهادة السورية الوحيدة المقبولة لمنح التراخيص من وزارة الصحة على حين وافق على بقية المواد المتعلقة بمنح مهلة جديدة والفرامات المفروضة في القانون التي وصلت إلى ٥٠ ألفاً للسوريين و ٢٥٠ ألفاً للأجانب في حال التأخير على أن تتم الموافقة على مشروع القانون بالكامل بعد دراسة المادة الرابعة.

وأكد النائب سمير الخطيب أنه يجب استثناء حملة شهادة الدراسات العليا من الحصول على شهادة البورد، مضيفاً: يكفي إشكاليات في الجسم الطبي فهناك تزييف هائل في هذا الجسم ومن ثم يجب أن نصل في كلامنا ونقول إن الدراسات العليا الماجستير والدكتوراه غير معنيين في هذا البورد أو أن يحصل عليها بشكل أوتوماتيكي بإجراءات خاصة بهم.



واعتبر الخطيب أن وزارة التعليم العالي اتخذت مجموعة من القرارات كانت سبباً كبيراً في هجرة عدد كبير من الأطباء من سورية، من هذه القرارات الامتحان الوطني والسنة التحضيرية، مضيفاً: بديل لو بحثنا في السودان والعراق لوجدنا كماً هائلاً من طلاب الدراسات العليا السوريين فيها.

### قربي: صراع غير لطيف بين «الصحة» و«التعليم العالي»

### إعطاء صلاحية لمجلس الدولة للتصديق على العقود المبرمة من الجهات العامة التي تزيد على ١٥٠ مليون ليرة

الدراسات العليا من مشروع القانون أيده في ذلك زميله عباس صدوق. ورد وزير الصحة نزار يازجي على المداخلات بقوله: النقاش حول مشروع القانون دار في كل الأماكن بما في ذلك وزارة التعليم العالي والنقابات والدفاع والداخلية وكانوا جميعاً على رأي واحد، مضيفاً: غير ممكن ألا يحصل من يحمل شهادة الماجستير على شهادة ترخيص لمزاولة المهنة.

وأشار إلى أن مشروع القانون لم ينص على إجراء امتحان في حال تعديل الشهادة إلى البورد، مضيفاً: كما أن الشهادة تم تعميمها على سفارتنا بالخارج ومن ثم أصبحوا يطلبونها.

وتابع الخطيب أن وزارة التعليم العالي اتخذت مجموعة من القرارات كانت سبباً كبيراً في هجرة عدد كبير من الأطباء من سورية، من هذه القرارات الامتحان الوطني والسنة التحضيرية، مضيفاً: بديل لو بحثنا في السودان والعراق لوجدنا كماً هائلاً من طلاب الدراسات العليا السوريين فيها.

وأشار زميله صفوان قربي إلى أن هناك حساسية وتنازعاً لطيفاً وأحياناً يكون غير لطيف والصوت فيه أحياناً على بين وزارتي الصحة والتعليم العالي فيما يتعلق بالاختصاصات الطبية والمعايير والاعتمادات والجودة، مشيراً إلى أن مشروع القانون درس في مجلس الوزراء والتعليم العالي لم تعلق أو تضاف شيئاً على المشروع.

وأوضح قربي الذي ترأس لجنة الخدمات التي ناقشت المشروع بأنه يركز على المزاولة الطبية وكل من أراد أن يزاول المهنة لا بد أن يحصل على البورد، مشيراً إلى أن هناك بعض من الذين حصلوا على شهادات في الدراسات العليا يفضلون التدريس في الجامعات فقط وهؤلاء ليسوا بحاجة للبورد.

كلام قربي حول التنازع بين وزارتي الصحة والتعليم العالي ور عليه زميله محمد عجيل بقوله: لا صراع شديداً ولا لطيفاً بين الوزارتين داعياً إلى استئناء حاملي شهادة

بازاول المهنة لا بد أن يحصل على البورد، مشيراً إلى أن هناك بعض من الذين حصلوا على شهادات في الدراسات العليا يفضلون التدريس في الجامعات فقط وهؤلاء ليسوا بحاجة للبورد.

وأوضح قربي الذي ترأس لجنة الخدمات التي ناقشت المشروع بأنه يركز على المزاولة الطبية وكل من أراد أن يزاول المهنة لا بد أن يحصل على البورد، مشيراً إلى أن هناك بعض من الذين حصلوا على شهادات في الدراسات العليا يفضلون التدريس في الجامعات فقط وهؤلاء ليسوا بحاجة للبورد.

وأوضح قربي الذي ترأس لجنة الخدمات التي ناقشت المشروع بأنه يركز على المزاولة الطبية وكل من أراد أن يزاول المهنة لا بد أن يحصل على البورد، مشيراً إلى أن هناك بعض من الذين حصلوا على شهادات في الدراسات العليا يفضلون التدريس في الجامعات فقط وهؤلاء ليسوا بحاجة للبورد.

# حماية الأراضي من التدهور والتصحر النبوتي لـ«الوطن»: من الضروري تعديل قانون حماية الملكيات الزراعية والعقلانية في استخدام الأراضي للبناء

زراعية آمنة بسبب قلة وشح ونذرة الأاعلاف نتيجة خروج قسم كبير من الأراضي عن الخدمة نتيجة الحرب على سورية.

بدوره رأى مدير الشؤون القانونية في وزارة الإدارة المحلية عمر النبوتي أن حماية الأراضي الزراعية من التجزئة والتشتت يكون بإعادة تفعيل القانون رقم (٣٣) لعام ٢٠٠٨ المطروح

تعديله كقانون نافذ في حماية الملكيات المجعرة على الشيوخ وغير الثابتة، مؤكداً الحاجة لتعديل القانون رقم (٨) ما يعطي مرونة أكبر وذلك لكون واقع التشريعات يضر أولاً وأخيراً بالواقع البيئي لجهة تقديم الخدمات الزراعية وحماية الأراضي من التصحر.

وأشار النبوتي إلى أهمية المرسوم رقم (٤٠) الخاص بمعالجات البناء لما له من أثر في حماية الغطاء الأخضر وعدم تمدد الصحراء، فيما دعا إلى العقلانية في استخدام الأراضي تبعاً للمشروع التشريعي والتوسع العمودي في مجال التغطية الخاص بمعالجات البناء.

وتركزت المناقشات والطرهوحات خلال البرنامج حول مراجعة وتقييم الواقع الراهن للسياسات والتشريعات والإستراتيجيات المتخذة لحماية الأراضي وذلك بالتعاون مع وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي والهيئة العامة لإدارة وتنمية وحماية البادية ومنظمة أسكاد.

# ٢٥ ألف متقدم لبرنامج دعم وتمكين المسرحين العرنجي لـ«الوطن»: البدء بمنح المكافأة الشهرية بعد شهر من الآن

## القبط على مطلوبين خطرين بحماة

أكد مصدر في قيادة شرطة حماة لـ«الوطن»، القبط على عدد من المطلوبين الخطرين الذين كانوا فارين من وجه العدالة ومتوارين عن الأنظار، لارتكابهم جرائم قتل وسلب منذ سنوات، وذلك بتوجيه من قائد شرطة المحافظة اللواء خالد هلال بملاحقة المشبوهين والمطلوبين بتلك الجرائم.



إصدار القوائم. وأوضح مدير الصندوق أن تسجيل المسرحين للطلب يستغرق ٥ دقائق كاقصى حد، مشيراً إلى أن الأوراق المطلوبة للتسجيل هي وثيقة تأدية الخدمة وصورة عن البطاقة الشخصية، لافتاً إلى أنه وفي حال عدم توافرها يكفي بأمر التسريح بصورة عن تاريخ التسريح بدفتر العلم بدلاً من وثيقة تأدية الخدمة، وإخراج

## صبا العلي

كشف مدير التنوع الحيوي والأراضي والمحميات في وزارة البيئة بلال الحايك عن الإعداد لإقامة محمية الكستناء في حمص، منوهاً بأنه تم الإعلان عن ٣٠ محمية طبيعية ضمن المعايير الدولية التي تم اعتمادها عام ٢٠٠٣، إلا أنها تأخرت نتيجة الحرب على سورية.

وأكد الحايك لـ«الوطن» خلال برنامج حلقة العمل المتعلقة بالتشريعات لحماية الأراضي من التدهور، وأفاق تطويرها الذي أطلقتها وزارة الإدارة المحلية والبيئة التزام سورية بالمعايير الدولية لغاية حماية الأراضي الزراعية التي خسرت الكثير - نتيجة الحرائق- من بنيتها وتركيبها الطبيعية ما سهل زحف الصحراء إليها وخسارة الكثير من الموارد الزراعية والبيئية التي ترفد الاقتصاد البيئي وفق خطط التنمية المستدامة وذلك بالتعاون مع منظمة أسكاد.

وأشار الحايك إلى النقص في العناصر الفنية الدرية لحماية النظام البيئي، معتبراً أنها من أولويات معانة الواقع التنموي للبيئة في سورية وحماية الأراضي الزراعية من التصحر وأنه وفقاً لهذه الأولوية تم إعداد وتدريب ٤ فرق عمل خلال الربع الأول من

اجتماعات متكررة مع الوزراء المعنيين منذ عام ٢٠١١ ولغاية تاريخه لم تحل وأخرها مذكرة تم تقديمها للجنة الوزارية المكلفة بتبع المشاريع المتخررة في محافظة السويداء من بينها عقود لـ١٧ مشروع طريق زراعي في مناطق مختلفة

من المحافظة متعاقد عليها من قبل مقاولين مع مديرية الخدمات الفنية بالسويداء وما زالت متعتررة، وأبرز تلك الطرق الواقعة في أماكن ساخنة سابقاً على حدود محافظة درعا إضافة إلى عقود مشاريع أنبية مدرسية أبرزها مدرستا الصناعية في شبها وصلخد.

وبين حمزة أن أبرز العقود التي أدت إلى تعثر تلك المشاريع تتمثل في التوازن السعري وتضخم الأسعار وصعوبة تأمين المواد الأولية وعدم توافر الأيدي العاملة ووقوع بعض تلك المشاريع في مناطق حدودية غير مأهولة وفي مناطق ساخنة إضافة إلى عدم توفر المحروقات والأسعار المناسبة وعدم الأخذ بالمادة ٥٣،

مبيناً أن الحلول تكمن في فسخ عقود مشاريع الطرق غير المباشر بتنفيذها وحصر جرد الأعمال في الطرق المباشر بها وتصفية حقوق المقاولين وفسخ العقود وإعادة عقود جديدة بمواصفات أخرى في مقابل تعهد النقابة بسحب كافة الدعاوى المقدمة من المقاولين وعدم المطالبة بأي تعويض.

مؤكداً أن تلك الصعوبات والعقوبات إضافة إلى المشاريع المتعتررة سيتم طرحها ومناقشتها وللمرة العاشرة أمام الجهات المعنية ضمن مؤتمر النقابة المزمع عقده خلال الأيام القادمة،

معتبراً أن سلبية الجهات المعنية في التعامل مع قضايا المقاولين أدت إلى إفلاس معظمهم وعجزهم حتى عن تأمين الخبز لعائلاتهم

مؤتمر النقابة المزمع عقده خلال الأيام القادمة،

معتبراً أن سلبية الجهات المعنية في التعامل مع قضايا المقاولين أدت إلى إفلاس معظمهم وعجزهم حتى عن تأمين الخبز لعائلاتهم

# المقاولون في السويداء يشكون من البطالة

بين رئيس فرع نقابة مقاولي الإنشاءات في السويداء عامر حمزة أن نسبة البطالة في صفوف المقاولين بالمحافظة أرتفعت خلال السنوات الماضية لتصل إلى أكثر من ٧٥ بالمئة. موضحاً أن الأسباب تعود إلى عدم تكافؤ الفرص وتفضيل القطاع العام على الخاص إضافة إلى غياب القوانين والأنظمة الناظمة للعمل لتحل مكانها العلاقات الشخصية

ومن أعمال بعض المتنفذين من المقاولين وغيرهم من غير المسجلين بالنقابة، حيث استطاع بعضهم الحصول على استثناءات ما أدى لإضاعة الفرصة على بعض المقاولين وصولاً لإنعدام تكافؤ الفرص والحرمان من المساواة في الحصول على المشاريع.

ولفت حمزة إلى أنه من الأسباب عدم طرح المشاريع من قبل الشركات والمؤسسات الرسمية والانتفاء بالتعاقد عن طريق الاتصال المباشر مع بعض المتنفذين وخاصة للمشاريع العائدة للبونيسيف على صعيد المحافظة حيث تم الانتفاء فقط بشرط حصول صاحب العرض للمشروع على السجل التجاري وهذا الأمر مخالف للقانون رقم ٥١ لعام ٢٠٠٤، داعياً إلى عودة تطبيق الأنظمة والقوانين من قبل أصحاب القرار وإلغاء الفساد الإداري والاعتماد على القانون رقم ٥١ لعام ٢٠٠٤ باعتبارها الناطم لحق تكافؤ الفرص بين فئات المقاولين.

وأشار حمزة إلى وجود عدة مشاريع وأبنية مدرسية وطرق متعتررة كان ينفقها عدد من المقاولين وتم طرح هذه المشكلة العالقة ضمن

## عمال اللاذقية يطالبون برفع قيمة التعويضات الكنج لـ«الوطن»: إعادة طبيعة عمل عمال النظافة إلى ١٠٠ بالمئة

اللاذقية - عيبر سمير محمود

أكد رئيس نقابة عمال الدولة والبلديات فواز الكنج لـ«الوطن»، العمل ضمن الخطة القادمة على تشغيل العمال كافة في التأمين الصحي، إضافة إلى تشغيل بعض العمال ضمن الأعمال المجعدة، مطالباً بتعديل الرواتب والأجور بما يناسب الظروف المعيشية الحالية.

ولفت الكنج إلى مطالب العمال بتعديل التعويضات وصرفها على أساس الراتب الحالي لا على راتب عام ٢٠١٣.

وبين الكنج أنه وخلال الدورة النقابية الحالية، تم إنجاز عدد من الأمور التي كانت تشغل بال العمال وأهمها، إعادة طبيعة عمل عمال النظافة إلى ١٠٠ بالمئة وذلك بالتعاون مع وزير الإدارة المحلية والبيئة حسين مخلوف، بعد أن تم تخفيضها في السابق إلى ٧٥ بالمئة، مضيفاً: إنه سيتم إجراء اختبار لعمال الحدائق والنظافة بعقود موسمية في مجلس مدينة اللاذقية بعد رفع الوزير عددهم من ١١٣ إلى ٢٢٦ عاملاً لضمان نسبة ٥٠ بالمئة لذوي الشهداء وفق القانون.

وعن العمال المياومين، أشار الكنج إلى تسوية أوضاع ٥٠ عاملاً مياوماً لهم ما بين ١٠-٢٥ سنة عمل بصفة مياوم في مجلس مدينة القرداحة معظمهم عمال نظافة، إلى عقود سنوية في الخدمات الفنية لمصلحة بلدية القرداحة، وإعادة ١٠١ عاملاً وعاملة، من عقود ٢٠٠٩- ٢٠١٠- ٢٠١١، إلى العمل بعد فصلهم، إضافة إلى إعادة ٤٥ عاملاً مراقب فني إلى العمل بعد فصلهم سابقاً.

كما أكد رئيس نقابة عمال الدولة والبلديات، أنه تم رفع قيمة الوجبة الغذائية لفرع الإطفاء من ٧٥ إلى ٣٠٠ ليرة، مضيفاً: إنه سيتم تشغيل عمال مؤسسة المياه وعددهم نحو ٢٥٠٠ عامل، في الوجبة الغذائية خلال الفترة القريبة.

وأكد العمل على تعديل صندوق المساعدة الاجتماعية العائد لنقابة عمال الدولة والبلديات مرتين خلال الدورة الحالية، إذ تم رفع تعويض نهاية الخدمة من ١٥٠ ألف ليرة، إلى ٣٥٠ ألف ليرة، إضافة إلى تقديم ٨٢,٨ مليون ليرة كمعونات إنسانية «ولادة، زواج، وفات»، نهاية خدمة، مبيناً أن واردات الصندوق لعام ٢٠١٨ بلغت ١٢,٨ مليون ليرة سورية.

ويبلغ عدد عمال نقابة الدولة والبلديات في اللاذقية ١٨٧٩٥ عاملاً وعاملة، منهم ١٦٢٧٥ عاملاً وعاملة متنسبين إلى النقابة، بحسب ما ذكر الكنج، مضيفاً: إنه يتبع للنقابة ٢٧ لجنة نقابية.

النقابة على تعديل صندوق المساعدة الاجتماعية الحالية، إذ تم رفع تعويض نهاية الخدمة من ١٥٠ ألف ليرة، إلى ٣٥٠ ألف ليرة، إضافة إلى تقديم ٨٢,٨ مليون ليرة كمعونات إنسانية «ولادة، زواج، وفات»، نهاية خدمة، مبيناً أن واردات الصندوق لعام ٢٠١٨ بلغت ١٢,٨ مليون ليرة سورية.

ويبلغ عدد عمال نقابة الدولة والبلديات في اللاذقية ١٨٧٩٥ عاملاً وعاملة، منهم ١٦٢٧٥ عاملاً وعاملة متنسبين إلى النقابة، بحسب ما ذكر الكنج، مضيفاً: إنه يتبع للنقابة ٢٧ لجنة نقابية.

وأكد العمل على تعديل صندوق المساعدة الاجتماعية الحالية، إذ تم رفع تعويض نهاية الخدمة من ١٥٠ ألف ليرة، إلى ٣٥٠ ألف ليرة، إضافة إلى تقديم ٨٢,٨ مليون ليرة كمعونات إنسانية «ولادة، زواج، وفات»، نهاية خدمة، مبيناً أن واردات الصندوق لعام ٢٠١٨ بلغت ١٢,٨ مليون ليرة سورية.